رصد مراكز الدراسات والمواقع التحليلية للنخب العالمية البارزة

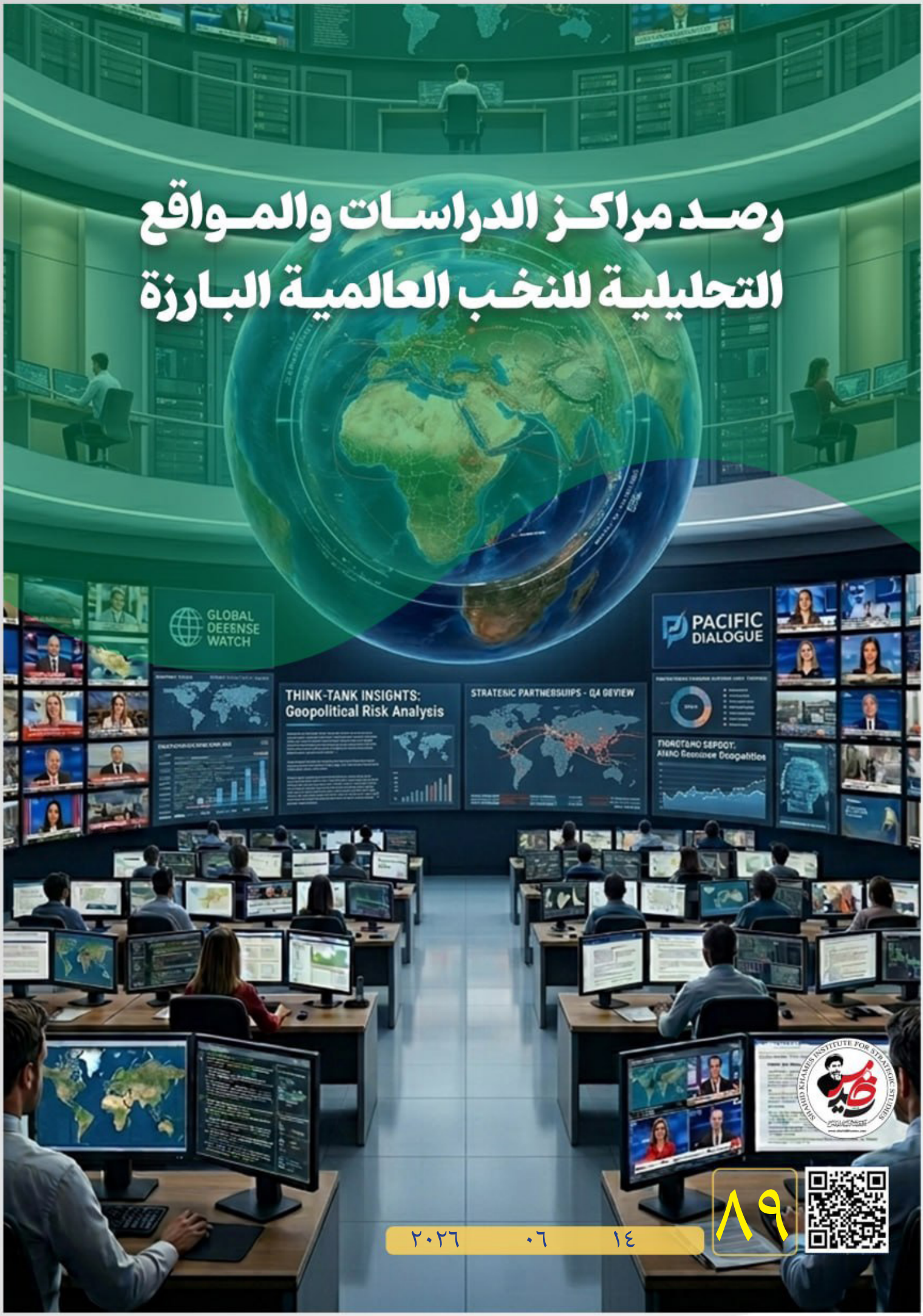

٨٩
١٤ ٠٦ ٢٠٢٦

العنوان

الملخص التنفيذي	٣
١. الحرب التجارية بين الاتحاد الأوروبي والصين تبدو حتمية / ECONOMIST	٤
٢. ألمانيا تدفع ثمن دعمها الواسع لإسرائيل / HAARETZ	٥
٣. الزيارة المحتملة للعراق وسوريا إلى واشنطن؛ الاقتصاد والأمن والمهام العسكرية الأميركية / JPOST	٦
٤. رئاسة مجموعة السبع فرصة فريدة لفرنسا كي تجعل مقاومة المضادات الحيوية أولوية ..... / LEMONDE	٧
٥. أن تكون إسرائيلياً في الإمارات، نيويورك الحقيقية للشرق الأوسط / YNETNEWS	٨
٦. لماذا تواصل الدولة اليهودية ترحيل يهود الشتات؟ / HAARETZ	٩
٧. محركات الصواريخ العاملة بالوقود الصلب للدفاع الصاروخي: التحديات والفرص لتوسيع القاعدة الصناعية / CSIS	١٠
٨. لأي الدول تعود أفضل مستويات الأداء في مجموعة السبع؟ / CSIS	١١
٩. مصر تعتمد على الإنتاج الدفاعي المحلي لكبح التكاليف العسكرية / AAWSAT	١٢
١٠. الشرع: سوريا تسعى إلى وقف حرب لبنان، لا الانضمام إليها / AAWSAT	١٣
١١. تراجع شعبية ترامب في المناطق الريفية؛ اقتصاد المعيشة يتحول إلى قضية انتخابية للجمهوريين / REUTERS	١٤
١٢. إطار الاتفاق بين إيران والولايات المتحدة؛ بين استعجال واشنطن وحسابات طهران / REUTERS	١٥
١٣. الاحتياطي الفدرالي وبنك إنجلترا يلتزمان الحذر بعد مئة يوم من حرب إيران / BLOOMBERG	١٧
١٤. انتخابات أرمينيا: انتصار باشينيان، لكن لعبة الكرملين الطويلة مستمرة / RUSI	١٩
ملخص وتحليل الخبير	٢٠

الصفحه

الملخص التنفيذي

تُظهر التحولات الأخيرة في الشرق الأوسط وانعكاساتها في وسائل الإعلام ومراكز التفكير النخبوية في العالم أن المنطقة دخلت مرحلة لم يعد ممكناً تفسيرها حصراً بمفردات مثل «الحرب» أو «السلام» أو «محور المقاومة» أو «التطبيع» أو «تنافس القوى». فما يتشكل اليوم هو مزيج معقد من الأزمة الأمنية، والضغط الاقتصادي، وإعادة التموضع الدبلوماسي، وتحولات الرأي العام، والتنافس الصناعي والتكنولوجي. فالشرق الأوسط اليوم ليس مجرد ساحة صراع بين الفاعلين الإقليميين، بل مختبر للنظام العالمي المقبل. وفي هذا السياق، تركت الحرب مع إيران وتداعياتها على مضيق هرمز وأسعار الوقود والتضخم العالمي والسياسات النقدية للمصارف المركزية، بل وحتى الشعبية السياسية لترامب في المناطق الريفية الأميركية، أثراً واضحاً. وهذا يدل على أن أي أزمة إقليمية في الشرق الأوسط لا تبقى محصورة داخل جغرافيتها؛ فعندما يضطرب مسار الطاقة، يصبح المزارع الأميركي، والمصرف المركزي الأوروبي، والمستهلك البريطاني، والحكومات الآسيوية جميعاً جزءاً من الأزمة ذاتها. ومن هنا، لا يمكن فهم تحولات الشرق الأوسط من دون إدراك الاقتصاد السياسي العالمي. وعلى المستوى الدبلوماسي، تتحرك الولايات المتحدة بين مسارين: مواصلة الضغط العسكري والسعي إلى صفقة. فالنقاش حول إطار اتفاق مع إيران، وإعادة فتح مضيق هرمز، وتحرير الأصول، وتأجيل الملف النووي إلى مفاوضات لاحقة، يعكس محاولة واشنطن تحويل الحرب إلى مسار تفاوضي مضبوط. غير أن حضور إسرائيل وحزب الله ولبنان والقوى الداخلية الإيرانية والحسابات الإقليمية يجعل هذا المسار بالغ الهشاشة؛ فأي اتفاق في مثل هذه البيئة لن يكون نهاية للأزمة بقدر ما سيكون إدارة مؤقتة لأزمة متعددة الطبقات. وفي الوقت نفسه، تعيد الدول العربية تعريف أدوارها. فالعراق وسوريا يسعيان إلى فتح قنوات جديدة مع الولايات المتحدة، ومصر تتجه نحو الإنتاج الدفاعي المحلي، والإمارات تقدم نفسها مركزاً للتواصل الإنساني والتطبيع المنضبط وإعادة الإعمار الإقليمي، فيما تواجه غزة مؤشرات على انقسام اجتماعي داخلي فلسطيني. وتدل هذه الصورة على أن الفاعلين العرب لم يعودوا مجرد أطراف رد فعل، بل يحاولون، في قلب الأزمة، تثبيت مواقعهم في نظام ما بعد الأزمة. وبالتوازي، بات موقع إسرائيل في الغرب أمام تساؤلات جديدة؛ إذ إن الفجوة بين الدعم التقليدي الذي تقدمه الحكومات الغربية لإسرائيل وبين تململ الرأي العام من حرب غزة، ولا سيما في ألمانيا وبين جزء من يهود الشتات، قد تشكل أحد أهم التحولات بعيدة المدى. فلم يعد دعم إسرائيل يُفهم ببساطة بوصفه دعماً لحكومة إسرائيل، وهذا التمييز سيكون أساساً لكثير من الصراعات المقبلة في أوروبا والولايات المتحدة. وعلى المستوى العالمي، اتسعت الأجندة الأمنية؛ فمجموعة السبع تناقش الذكاء الاصطناعي، والمعادن الحيوية، وأمن الطاقة، وأوكرانيا، بل وحتى مقاومة المضادات الحيوية، فيما تتجه أوروبا والصين نحو مواجهة تجارية، وتشعر الولايات المتحدة بالقلق إزاء القدرة الصناعية على إنتاج الصواريخ. وتكشف هذه المسارات أن العالم دخل عصر «أمننة كل شيء»، حيث تصبح الصحة والتكنولوجيا والتجارة والطاقة وسلاسل الإمداد كلها جزءاً من التنافس الاستراتيجي. وتكمن أهمية هذا التقرير في أنه يضع تحولات اليوم المتفرقة ضمن صورة واحدة: الشرق الأوسط بات في قلب تقاطع الحرب والاقتصاد، والدبلوماسية والرأي العام، والأمن والتكنولوجيا. ومن يريد معرفة كيف ترى النخب الدولية المنطقة، عليه أن يتجاوز الأخبار اليومية إلى الطبقات الأعمق: من يدفع كلفة الحرب؟ ومن يصنع من الأزمة فرصة؟ وأي تحالفات تتآكل؟ وأي دول تعيد تعريف أدوارها؟ وكيف يمكن لأزمة في غزة أو لبنان أو هرمز أو طهران أن تؤثر في صناديق الاقتراع والأسواق العالمية والسياسة الصناعية ومستقبل النظام الدولي؟

ECONOMIST

الحرب التجارية بين الاتحاد الأوروبي والصين تبدو حتمية

The Economist

تتزايد احتمالات تبلور حرب تجارية بين الاتحاد الأوروبي والصين، ولم يعد كثير من المحللين يرون أن السؤال الرئيس هو: «هل ستقيم أوروبا حواجز تجارية في وجه الصين؟»، بل باتت المسألة تتمحور حول حجم هذه الحواجز وسرعة فرضها وتداعياتها. فقد أسهم النمو الحاد في صادرات الصين إلى السوق الأوروبية، ولا سيما في ظل اعتقاد الصناعات الأوروبية بأن هذا النمو هو نتيجة للدعم الحكومي والمساندة البنيوية التي توفرها بكين، في تهيئة

الأرضية لتصاعد التوترات الاقتصادية. وتنظر أوروبا إلى هذا المسار بوصفه تهديداً لقدرتها التنافسية الصناعية، إذ تكمن المشكلة الأساسية، من منظور بروكسل، في السياسات الحمائية الصينية، وفائض الطاقة الإنتاجية، وتدفق السلع منخفضة الأسعار إلى الأسواق الأوروبية. في المقابل، تنطلق الصين من رؤية مختلفة؛ فبكين لا ترى في رد الفعل الأوروبي مجرد استجابة لاختلال تجاري، بل تعتبره مؤشراً على الضعف الاقتصادي والصناعي والسياسي لأوروبا. ويستحضر هذا الوضع منطق التنافس الكلاسيكي بين القوى الصاعدة والقوى الراسخة، حيث يؤدي ازدياد قدرة فاعل جديد إلى رفع احتمالات اصطدامه بالبنى القائمة. وإذا ما طُبّق هذا المنطق على مجال الاقتصاد والتجارة، فإن القفزة في الصادرات الصينية إلى أوروبا قد تؤدي الدور ذاته الذي تؤديه، في النظريات الجيوسياسية، زيادة قوة دولة ناشئة: إثارة المخاوف، واستدعاء رد فعل دفاعي، ثم الانزلاق في نهاية المطاف إلى المواجهة. ومن هذا المنظور، لا تقتصر الأزمة التجارية المحتملة على التعرفات الجمركية أو على عدد محدود من السلع بعينها، بل ترتبط بسؤال أوسع يتعلق بمستقبل العلاقة الاقتصادية بين أوروبا والصين. فأوروبا مضطرة إلى إقامة توازن دقيق بين الدفاع عن صناعاتها الداخلية والحفاظ على الوصول إلى السلع الرخيصة وسلاسل الإمداد الصينية. وأي تصعيد في القيود التجارية قد يستدعي رداً مقابلاً من بكين، بما يفرض تكاليف على الشركات والمستهلكين والسياسة الصناعية الأوروبية. لذلك، فإن التوتر الراهن لا يمثل مجرد خلاف فني تجاري، بل يشكل مؤشراً على دخول العلاقات بين أوروبا والصين مرحلة أكثر تنافسية؛ مرحلة ترى فيها أوروبا الصين من زاوية الدعم الحكومي والتهديد الصناعي، بينما تقيّم الصين أوروبا بوصفها فاعلاً هشاً ومتردداً. ولا تزال النتيجة النهائية غير محسومة، غير أن الاتجاه العام يمضي نحو زيادة الحواجز، وتوسيع أدوات الدفاع التجاري، وجعل العلاقات الاقتصادية بين الطرفين أكثر صعوبة وتعقيداً.

https://www.economist.com/europe/١١/٠٦/٢٠٢٦/a-trade-war-between-the-

HAARETZ

ألمانيا تدفع ثمن دعمها الواسع لإسرائيل

HAARETZ

ُنظر إلى إخفاق ألمانيا في الحصول على مقعد غير دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للفترة ٢٠٢٧-٢٠٢٨ بوصفه مؤشراً على الكلفة الدبلوماسية للدعم الواسع الذي تقدمه برلين لإسرائيل. وقد وصف وزير الخارجية الألماني هذه الهزيمة بأنها «مريرة»، وإلى جانب عوامل مثل الحملة السلبية

الروسية وتأخر ترشح ألمانيا، أقرّ بأن «المسؤولية الخاصة لألمانيا تجاه إسرائيل» ربما تكون قد أثرت أيضاً في تراجع دعم الدول لها. وبعد هجوم ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، ازداد الدعم الألماني التقليدي لإسرائيل قوة؛ من السعي إلى إطلاق سراح الرهائن المحتجزين لدى حماس، إلى بيع الأسلحة، ومنع تمرير بعض العقوبات التي اقترحها الشركاء الأوروبيون ضد إسرائيل، وفرض قيود على شعارات مثيرة للجدل مؤيدة لفلسطين مثل «من النهر إلى البحر». غير أن اتساع نطاق الدمار في غزة، وارتفاع عدد القتلى الفلسطينيين، والأزمة الإنسانية، دفع الحكومة الألمانية في بعض المحطات إلى إعادة النظر. ففي آب/أغسطس ٢٠٢٥، وبالتزامن مع تقارير واسعة عن المجاعة في غزة وقبيل عملية عسكرية إسرائيلية، أعلن المستشار الألماني وقف صادرات الأسلحة التي يمكن استخدامها في غزة «حتى إشعار آخر»، إلا أن هذا التعليق لم يدم سوى أربعة أشهر. وفي ملف دعوى جنوب أفريقيا ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية، وصفت برلين في البداية اتهام الإبادة الجماعية بأنه «لا أساس له»، لكنها تراجعت بعد عامين، في آذار/مارس ٢٠٢٦، عن وعدها بالتدخل لمصلحة إسرائيل. وقد اتسعت الفجوة على نحو لافت بين الرأي العام الألماني والسياسة الرسمية. فقبل تعليق صادرات الأسلحة، أظهرت استطلاعات الرأي أن التأييد لحظر بيع السلاح لإسرائيل كان واسعاً جداً، وأن ٨٠ في المئة من الألمان يرون العمليات الإسرائيلية في غزة «غير قابلة للتبرير». وبعد شهر من الوقف المؤقت للصادرات، أظهر استطلاع آخر أن ٦٢ في المئة من الناخبين الألمان يقبلون وصف «الإبادة الجماعية» على أفعال إسرائيل. كما جذبت تظاهرات في برلين بالخطاب نفسه نحو ١٠٠ ألف شخص. وفي استطلاع آخر، اعتبر نحو ثلاثة أرباع الألمان أن الأعمال العسكرية الإسرائيلية في غزة غير مبررة، وعارض ٧٤ في المئة الدعم الألماني غير المشروط لإسرائيل. ولن تكون العلاقة بين ألمانيا وإسرائيل، بسبب إرث الهولوكوست، علاقة عادية أو دبلوماسية بحتة، لكن السؤال الجوهري هو ما المعنى الدقيق لـ«المسؤولية التاريخية لألمانيا تجاه أمن إسرائيل»، وهل يحتاج مفهوم «المصلحة الجوهرية للدولة الألمانية» إلى إعادة تعريف. فقد كانت ألمانيا أقرب أصدقاء إسرائيل في أوروبا، وأكبر شريك تجاري أوروبي لها، وثاني مزود لها بالسلاح بعد الولايات المتحدة، وشريكاً استراتيجياً في مجالات مثل الاستخبارات والدعم في المؤسسات الدولية. ومع ذلك، كانت هذه العلاقة تحت ضغط حتى قبل ٧ تشرين الأول/أكتوبر، ولا سيما بعد تشكيل حكومة بنيامين نتنياهو المتطرفة وبرامجه للتغييرات القضائية. والسؤال الآن هو: إذا كان أمن إسرائيل مبدأ أساسياً بالنسبة إلى ألمانيا، فماذا ينبغي فعله إزاء إضعاف الديمقراطية الليبرالية، وانتهاك قوانين الحرب، والاستيطان العنيف، والهجمات في غزة أو الضفة الغربية أو لبنان؟ لقد استطاعت ألمانيا سابقاً التمييز بين دعم إسرائيل ودعم سياسات حكومة إسرائيلية بعينها، كما في مشاركتها في عقوبات الاتحاد الأوروبي ضد المستوطنين العنيفين، غير أن هذا التمييز لا يزال حذراً جداً وغير كاف. فالدعم الحقيقي لإسرائيل يجب أن يشمل نقدها الصريح أيضاً؛ لا حماية نتنياهو، ولا التغاضي عن انتهاك حقوق المدنيين، ولا خلق استثناء لإسرائيل داخل النظام الدولي القائم على القواعد

https://www.haaretz.com/world-news/europe/.٦-.٦-٢٠٢٦/ty-article/.premium/

JPOST

الزيارة المحتملة للعراق وسوريا إلى واشنطن؛ الاقتصاد والأمن والمهام العسكرية الأميركية

يعتزم رئيس الوزراء العراقي، علي الزيدي، زيارة واشنطن في شهر تموز/يوليو؛ وهي زيارة سيكون محورها الرئيس بحث العلاقات الاستراتيجية بين العراق والولايات المتحدة، مع وضع التعاون الاقتصادي في صدارة جدول الأعمال. وتكتسب هذه الزيارة أهمية خاصة بالنسبة إلى بغداد، إذ إن الزيدي وصل إلى السلطة بعد ستة أشهر فقط من التجاذبات السياسية التي أعقبت انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥، وهو يواجه الآن توقعات واسعة لمعالجة الأزمات الداخلية في العراق. ويسلك العراق هذا المسار الدبلوماسي في وقت يواجه فيه ضغوطاً اقتصادية ناجمة عن الإغلاق الحالي لمضيق هرمز. وفي الوقت نفسه، تسعى الحكومة العراقية إلى كبح نفوذ وتحركات الميليشيات المدعومة من إيران، وهي مسألة تُعد من أبرز التحديات الداخلية والأمنية أمام الحكومة الجديدة. ومن هنا، تسعى بغداد إلى استقطاب دعم واشنطن من أجل تثبيت الوضع الداخلي، وتعزيز الاقتصاد، وزيادة الاستثمارات الأجنبية. وعلى المستوى الإقليمي، يُطرح أيضاً احتمال سعي دمشق إلى تنسيق مسار مشابه مع واشنطن. فقد طلب الرئيس السوري، أحمد الشرع، عقد لقاء محتمل في البيت الأبيض، رغم أن هذا اللقاء لم يُؤكَّد بعد. وتوصف علاقته بإدارة ترامب بأنها إيجابية، كما سعت واشنطن في المرحلة الأخيرة إلى تخفيف جزء من الضغوط العقابية المفروضة على سوريا. ولهذا الأمر أهمية اقتصادية مباشرة بالنسبة إلى دمشق، إذ تحتاج سوريا إلى جذب الاستثمارات من أجل إعادة الإعمار، وتسعى في الوقت ذاته إلى تحسين وضعها الاقتصادي في ظل الأزمة الإيرانية الجارية؛ وهي أزمة يبدو أنها زادت نسبياً من أمن طرق التجارة البرية. وثمة عامل مهم آخر يتمثل في دور توم باراك، السفير الأميركي لدى تركيا، الذي يعمل في الوقت نفسه مبعوثاً لواشنطن في شؤون العراق وسوريا. وقد يهيئ هذا التداخل الدبلوماسي أرضية للتنسيق بين بغداد ودمشق من أجل الدفع باتجاه لقاءات أو مبادرات مشتركة مع واشنطن. ويحمل هذا المسار أهمية كذلك بالنسبة إلى السياسة الأميركية، إذ تسعى إدارة ترامب إلى إنهاء أزمة إيران، والتوصل إلى اتفاق، وإظهار قدرتها على تثبيت العراق وسوريا. وقد انتهت مهمة الولايات المتحدة لمكافحة داعش في سوريا، ومن المتوقع أن تنتهي المهمة المماثلة في العراق بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٢٦. وفي هذا الإطار، أكد المتحدث باسم الحكومة العراقية أن ملف العلاقات الاستراتيجية بين البلدين سيُبحث خلال زيارة رئيس الوزراء، غير أن جدول الأعمال سيبدأ بالقضايا الاقتصادية، لأن رؤية الحكومة العراقية الحالية تقوم على أن «الاقتصاد هو المحرك الرئيس للدولة». وتسعى بغداد، مع الحفاظ على الشراكة الاستراتيجية مع واشنطن، إلى توسيع التعاون الاقتصادي والطاقوي والأمني عبر آليات مثل اللجنة التنسيقية العليا المنبثقة عن اتفاق الإطار الاستراتيجي. وفي المقابل، تسعى سوريا أيضاً إلى إعادة تعريف موقعها الإقليمي. ويأتي انضمام دمشق إلى مجموعة مكافحة الاتجار بالبشر الميسّر بالتكنولوجيا، وطرح مبادرة «البحار الأربعة»، ضمن هذا التوجه. وتهدف هذه المبادرة إلى تحويل سوريا إلى مركز إقليمي للربط في مجالات الطاقة والنقل والتجارة، وقد حظيت باهتمام في اللقاءات السياسية بواشنطن بمشاركة مسؤولين سوريين وخبراء في الطاقة ومحللين إقليميين.

https://www.jpost.com/middle-east/article٨٩٩٢٨١-

LEMONDE

رئاسة مجموعة السبع فرصة فريدة لفرنسا كي تجعل مقاومة المضادات الحيوية أولوية استراتيجية في أمن الصحة

تُعدّ مقاومة المضادات الحيوية أحد أبرز التهديدات العالمية في مجالي الصحة والاقتصاد، وترتبط في فرنسا سنوياً بنحو ٣٢ ألفاً و٧٠٠ وفاة، يُعزى أكثر من ٧ آلاف و٣٠٠ منها مباشرة إلى هذه الظاهرة. وإلى جانب أثرها الإنساني، تفرض هذه الأزمة على النظام الصحي الفرنسي أكثر من ١/٥ مليار يورو من التكاليف الإضافية كل عام. غير أن أهمية المسألة لا تقتصر على البعد الاقتصادي؛ فالمقاومة الميكروبية تهدد أسس الطب الحديث، إذ إن علاج السرطان، وزراعة الأعضاء، والعناية المركزة، وطب حديثي الولادة، وحتى الجراحات الشائعة، كلها تعتمد على استمرار الوصول إلى مضادات حيوية فعالة.

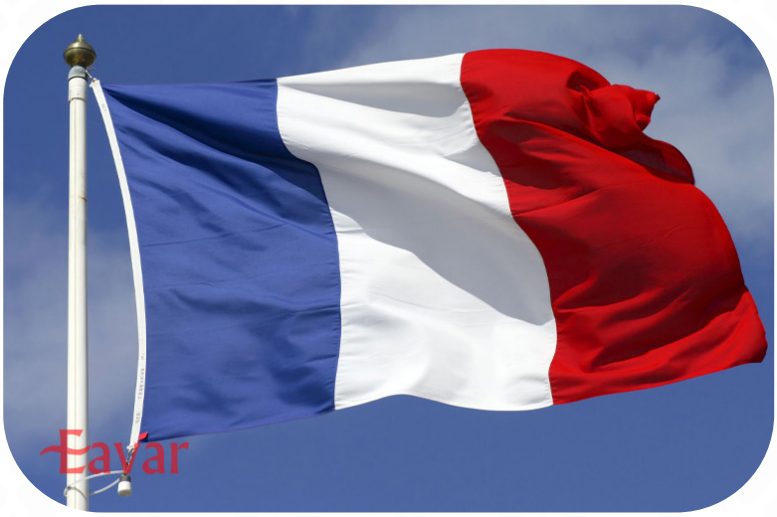

ويوفر اجتماع مجموعة السبع في إيفيان، من ١٥ إلى ١٧ حزيران/يونيو، فرصة خاصة لفرنسا كي تطرح مقاومة المضادات الحيوية بوصفها أولوية استراتيجية في أمن الصحة العالمي، وأن تثبت، بعد تجربة اجتماع «الصحة الواحدة» في نيسان/أبريل، دورها القيادي في تنسيق العمل الدولي. وينبغي أن يستند التصدي الفعال لهذا التهديد إلى أربعة محاور. أولاً، يجب أن تعترف أجندة «الصحة الواحدة» لمجموعة السبع صراحةً بالعبء المتزايد للوفيات، والكلفة الاقتصادية لمقاومة المضادات الحيوية، وتهديدها للطب الحديث، وضرورة الحفاظ على وصول الأطباء والمرضى إلى مضادات الميكروبات والفحوص التشخيصية الفعالة. ثانياً، يتعين على فرنسا أن تنشئ نموذجاً مستداماً للوصول إلى العلاج والابتكار. فمن دون الابتكار، تكون مواجهة المقاومة الميكروبية خاسرة مسبقاً؛ إذ إن سوقاً لا يضمن عائداً كافياً على الاستثمار لا يستطيع أن يدفع البحث والتطوير لمواكبة سرعة انتشار المقاومة أو تلبية الاحتياجات العلاجية غير الملباة، ما أدى إلى تراجع حاد في عدد مضادات الميكروبات الجديدة وضعف استخدام الاختبارات التشخيصية. وقد طرحت دول عدة في مجموعة السبع، منها بريطانيا وإيطاليا واليابان وألمانيا وكندا، آليات تحفيزية جديدة أو تعهدت بها لدعم البحث والتطوير وضمان وصول المرضى إلى مضادات ميكروبية مبتكرة، كما اتخذ الاتحاد الأوروبي، ضمن مراجعة القواعد الدوائية، خطوات لزيادة جاذبية السوق. ورغم أن فرنسا تُعد رائدة في الاستخدام المسؤول للمضادات الحيوية داخل المستشفيات، فإنها متأخرة في دعم تطوير مضادات جديدة وتسهيل وصول المرضى إليها. ويمكن لإعلان إنشاء «وضع خاص للمضادات الحيوية» في نيسان/أبريل أن يشكل أساساً لنموذج وطني يضمن الوصول إلى الأدوية والتشخيصات المبتكرة، ويكافئ الابتكارات ذات القيمة العلاجية العالية، ويكمل سياسات الاستخدام المسؤول، ويعزز الجاهزية الصحية الوطنية والأوروبية. ثالثاً، يجب حماية مستقبل الطب الحديث، فالإصابات هي ثاني أسباب الوفاة لدى مرضى السرطان، حتى بعد العلاج أو خلال التعافي، وخطر العدوى المقاومة لديهم أعلى بأربع إلى ست مرات؛ لذلك فإن العجز عن تطوير مضادات ميكروبية جديدة وإتاحتها سريعاً يمثل تهديداً مباشراً لمرضى السرطان وناقصي المناعة. رابعاً، ينبغي لفرنسا أن تضطلع بدور أنشط في صياغة المعركة المقبلة ضد مقاومة المضادات الحيوية، عبر البناء على الميثاق الدولي المُعلن في نيسان/أبريل للحفاظ على فاعلية المضادات، وتعزيز التنسيق العالمي في الكشف المبكر عن المقاومة، وربما تعيين مبعوث خاص لمتابعة المواقف الفرنسية في هذا المجال. وقبل الاجتماع الرفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن مقاومة المضادات الحيوية عام ٢٠٢٩، تقف فرنسا أمام فرصة تاريخية لقيادة أحد أهم ملفات الصحة العالمية.

https://www.lemonde.fr/sciences/article/١٤/٠٦/٢٠٢٦/la-presidence-

YNETNEWS

أن تكون إسرائيلياً في الإمارات، نيويورك الحقيقية للشرق الأوسط

تحوّلت دولة الإمارات العربية المتحدة في السنوات الأخيرة إلى أحد أبرز نماذج «السلام الدافئ» بين إسرائيل والعالم العربي؛ وهو سلام لم يتبلور بصورة كاملة خلال ما يقارب خمسة عقود من العلاقات بين إسرائيل ومصر. فمنذ بدء الرحلات المباشرة بين تل أبيب والإمارات قبل نحو ست سنوات، جعلت السياحة والتسوق والتجارة ووفود الحوار بين الأديان والتعاون الإقليمي من هذا البلد فضاءً للتواصل المباشر بين الإسرائيليين وشعوبٍ تعيش دولها، في حالات

كثيرة، حالة توتر أو حرب فيما بينها. واليوم، تربط نحو ٢٠٠ رحلة أسبوعياً بين إسرائيل والإمارات، في مسار يستغرق ثلاث ساعات ويمر عبر أجواء السعودية، وهي دولة لم تُطبّع علاقاتها رسمياً مع إسرائيل بعد. وفي سوق التوابل في ديرة، يكشف اللقاء بتجار إيرانيين أن إمكان الحوار الإنساني لا يزال قائماً خلف التوترات الرسمية؛ فتاجر من شيراز يتحدث عن الحرب وصعوبة استيراد الزعفران بسبب إغلاق مضيق هرمز، فيما يكتفي بائع آخر، عند سماع اللغة العبرية، برسالة مقتضبة: «شالوم إسرائيل! نأمل أن يتحقق السلام قريباً». ولا تقتصر هذه التجربة على الإيرانيين؛ فالحوارات مع سوريين من السويداء وإدلب، يحملون تقديرات متباينة تماماً بشأن تحولات سوريا وقادتها الجدد، تُظهر أن الإمارات غدت ملتقىً للروايات المتعارضة في الشرق الأوسط. ففي هذا الفضاء لا يوجد اتفاق كامل، لكن إمكان الحوار واللقاء وحتى الجدل يبقى محفوظاً، في وقت يتراجع فيه ذلك داخل فضاء شبكات التواصل الاجتماعي المستقطب وموجات المقاطعة المناهضة لإسرائيل في الغرب. ومن هذا المنظور، توصف الإمارات بأنها «نيويورك الحقيقية للشرق الأوسط»، لا بسبب ناطحات السحاب أو النسخ الإقليمية من المتاحف الشهيرة، بل بفعل دورها كوعاء ثقافي متفاعل؛ إذ يستطيع الإسرائيليون هناك الالتقاء بلبنانيين وفلسطينيين وسوريين وإيرانيين وعراقيين ومصريين وباكستانيين وسعوديين. ورغم أن القوانين الإماراتية الصارمة ضد الاعتراض العلني على المواقف الرسمية تخلق مستوى من النظام والضبط، فإن نقاشات سياسية حيوية وجادة تجري خلف الأبواب المغلقة. وقد أثرت الحرب الأخيرة في اللوجستيات أكثر من تأثيرها في العلاقات؛ فمستوردو المنتجات الإسرائيلية، بما فيها الجعة والنبيذ الكوشر الممهوران بملصقات عبرية، يواصلون نشاطهم. ويُقدَّر عدد أفراد الجالية اليهودية المحلية بنحو ٧ آلاف شخص، كثير منهم إسرائيليون، كما لم تنهَر تجارة إسرائيل والإمارات خلال الحرب وبقيت عند نحو ٣ مليارات دولار سنوياً، من دون احتساب الخدمات والقطاع العسكري. وفي مجال الحوار الثقافي، أصبح متحف «مفترق طرق الحضارات» في حي الشندغة بدبي رمزاً مهماً، إذ عرض قبل اتفاقات إبراهيم عام ٢٠٢٠ مقتنيات متصلة بالتراث اليهودي والصهيونية وإسرائيل، وأنشأ أول قسم مخصص للهولوكوست في العالم العربي، انطلاقاً من رؤية مفادها أن التاريخ ملك للإنسانية لا للسياسة. وفي أبوظبي أيضاً عُقدت مؤتمرات بمشاركة وفود إسرائيلية وقادة دينيين من إندونيسيا إلى لبنان والعراق ودول الخليج، ومجموعات مثل «نساء يصنعن السلام» وشبكات شبابية شرق أوسطية، بهدف بلورة وثيقة شبيهة بـ«نوسترا أيتاته» يهودية-إسلامية تعزز التعاون بين الأديان الإبراهيمية والاستقرار والاعتدال ومواجهة التطرف الديني والسياسي. وبالتوازي، تُعد أبوظبي من أبرز المساهمين في إغاثة غزة وإعادة إعمارها، وتستضيف شخصيات مؤثرة في نقاشات مستقبل القطاع. وهذان المساران، أي الدعم العملي للفلسطينيين وتعزيز العلاقة مع الإسرائيليين، لا يزالان منفصلين، لكنهما قد يلتقيان ضمن الرؤية الاستراتيجية الإماراتية، التي تقوم على التعليم والتواصل الإنساني وبناء جسور قادرة على مقاومة روايات الكراهية وانعدام الثقة.

https://www.ynetnews.com/opinions-analysis/article/hj٦l١١٤٣zgl

HAARETZ

لماذا تواصل الدولة اليهودية ترحيل يهود الشتات؟

بات ترحيل ناشطين يهود من خارج إسرائيل يذهبون إلى الضفة الغربية للمشاركة في حضور داعم ومرافقة الفلسطينيين ظاهرةً كان من شبه المستحيل تصورها قبل سنوات قليلة؛ فمنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥، رُحّل من إسرائيل ما لا يقل عن خمسة من يهود الشتات بسبب مشاركتهم في مبادرات تضامن مناهضة للاحتلال، نظمها يهود

وإسرائيليون أنفسهم. وفي أواخر أيار/مايو، اعتُقل ناشط يهودي أميركي في قرية أمّ الخير جنوبي الخليل وفي منطقة مسافر يطا، ثم رُحّل بسرعة. واتُّهم بعرقلة أداء جندي لمهامه، وبقي أربعة أيام رهن الاحتجاز، بينها يوم في زنزانة انفرادية. وجاءت هذه القضية بعد ترحيل مشاركين اثنين في برنامج للتثقيف السياسي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥، بعدما اتهما، خلال موسم قطف الزيتون في قرية بورين، بانتهاك أمر «منطقة عسكرية مغلقة». وأكدت إحدى المرحّلات في تشرين الأول/أكتوبر، وهي ابنة حاخام من فيرمونت تبلغ ١٨ عاماً، أنها دخلت المنطقة العسكرية المغلقة من دون علم، وأن العقوبة المعتادة لليهود في مثل هذه الحالات هي منع مؤقت من دخول الضفة الغربية، لا حظراً لمدة عشر سنوات من دخول البلاد. وقد أمضت ليلتها في السجن، وعُقدت جلسة ترحيلها عند الثالثة فجراً؛ ورغم أنها تمكنت قبل الجلسة من استشارة محامٍ، لم يكن أي محامٍ حاضراً فيها. وتُظهر المقارنة مع الماضي تغيراً جدياً في الإجراءات؛ ففي آذار/مارس ٢٠٢٣، اعتُقل ناشط يهودي آخر بالتهمة نفسها، بل نُقل إلى جلسة ترحيل، لكنه لم يُرحّل في النهاية. آنذاك كان مجرد عقد جلسة ترحيل أمراً غير مألوف، أما اليوم فقد أصبح خطر الترحيل هاجساً دائماً لدى الناشطين الدوليين في الضفة الغربية.ومع ذلك، لا تزال ممارسات السلطات الإسرائيلية غير منتظمة وغير شفافة. فقد جرى توقيف بعض الناشطين أو نقلهم إلى مراكز الشرطة ثم أُطلق سراحهم من دون محاكمة أو ترحيل. وفي آذار/مارس ٢٠٢٦، وبعدما صدم مستوطن إسرائيلي بسيارته طفلة فلسطينية في الخامسة من عمرها، اعتُقل ناشطان يهوديان في أمّ الخير، لكنهما واجها فقط حظراً لمدة أسبوعين من دخول مسافر يطا؛ في حين حوكم ناشط يهودي ثالث في الحادث نفسه وبالتهمة ذاتها ورُحّل. وفي حالة أخرى، أُبلغ ناشط يهودي في آذار/مارس ٢٠٢٦، عند عودته من قبرص عبر معبر إيلات، بأن تصريح سفره الإلكتروني قد أُلغي وأن دخوله غير مسموح. ويُحلَّل هذا المسار ضمن إطار أوسع من ابتعاد دولة إسرائيل عن يهود الشتات وميلها إلى الانعزالية. فمشروع مدعوم من اليمين المتطرف لحرمان المتحولين إلى اليهودية بطرق غير أرثوذكسية من حق الجنسية بموجب قانون العودة قد يخلق شرخاً عميقاً مع يهود أميركا، إذ إن نحو ١٠ في المئة فقط من اليهود الأميركيين أرثوذكس. وبالتوازي، يتزايد عزل إسرائيل غربياً: فقد استهدفت الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا والاتحاد الأوروبي مستوطنين عنيفين بعقوبات، ومُنع وزيران إسرائيليان من اليمين المتطرف من دخول أيرلندا، واتسعت إدانة عنف المستوطنين بين مؤسسات يهودية أميركية متعددة. وقد يقود تصاعد هذا المسار إلى عقوبات أوسع ضد إسرائيل نفسها، كما فعلت إسبانيا سابقاً بفرض حظر تسليحي. أما الأثر العملي للترحيلات فهو بث الخوف بين الناشطين وتقليص الحضور الداعم إلى جانب الفلسطينيين، وهو ما يخدم حركة الاستيطان ويضر بالفلسطينيين الذين يطلبون هذا النوع من الدعم. والخلاصة الأساسية أن امتياز كون المرء يهودياً في إسرائيل له حدود: فلا يُقبل إلا اليهود الذين ينسجمون مع السياسة الرسمية ويذعنون لها.

https://www.haaretz.com/opinion/١١-٠٦-٢٠٢٦/ty-article-opinion/.

CSIS

محركات الصواريخ العاملة بالوقود الصلب للدفاع الصاروخي: التحديات والفرص لتوسيع القاعدة الصناعية

حتى قبل عملية «الغضب الحماسي»، أثار معدل الاستهلاك الأخير للصواريخ الأميركية مخاوف جدية بشأن عمق المخزونات، وقدرة مستودعات التسليح على الصمود، وسرعة إنتاج المنظومات الصاروخية. وقد جعل تزايد استخدام الصواريخ بوصفها «السلاح المختار» في النزاعات الجديدة ضرورة تعزيز القاعدة الصناعية الخاصة بمعترضات الدفاع الجوي والصاروخي أكثر إلحاحاً، ولا سيما في مجال المكوّنات الرئيسة مثل محركات الصواريخ العاملة بالوقود الصلب، التي تؤدي

دوراً حيوياً في القدرة الإنتاجية والجاهزية العملياتية لمنظومات الدفاع الصاروخي. ويواجه سوق موردي الصواريخ مجموعة من الخصائص المعقدة؛ فبعضها مشترك مع برامج شراء دفاعية أخرى، وبعضها الآخر يرتبط بالطبيعة الخاصة للمنظومات الصاروخية. وهذه الخصائص نفسها تجعل الزيادة السريعة في معدلات الإنتاج أمراً صعباً. وتتمثل أبرز العقبات في دورات الطلب المتقلبة، وإدارة سلاسل إمداد معقدة، وصعوبة مواءمة دوافع ومصالح الحكومة والصناعة. وبعبارة أخرى، لا يقتصر إنتاج الصواريخ على مسألة زيادة الميزانية، بل يحتاج إلى آلية مستدامة للطلب والاستثمار والتنسيق الصناعي وبناء الثقة لدى المنتجين. ومن المنظور الصناعي، يُعد تقلب الطلب أحد التحديات الأساسية. فعندما ترتفع الطلبات الحكومية في فترات معينة ثم تنخفض لاحقاً، تتردد الشركات في الاستثمار طويل الأجل في الطاقة الإنتاجية والكوادر البشرية والبنى التحتية المتخصصة. إضافة إلى ذلك، يعتمد إنتاج محركات الوقود الصلب على شبكة من الموردين المتخصصين والمواد الحساسة، وأي اضطراب في إحدى حلقات السلسلة يمكن أن يبطئ أو يوقف مجمل عملية إنتاج معترضات الدفاع الصاروخي. ومع ذلك، فإن الاهتمام الأخير بمسألة إنتاج الصواريخ أتاح فرصة لإصلاح الهياكل التقليدية. ومن بين الحلول المقترحة عقود الشراء متعددة السنوات، التي تزيد حوافز الاستثمار الصناعي عبر خلق طلب قابل للتنبؤ. كما أن الاستثمار الحكومي المباشر في الموردين الرئيسيين يمكن أن يخفف اختناقات الإنتاج ويعزز قدرة القطاعات الحيوية لمنظومات الدفاع الصاروخي. كذلك تستطيع مسارات الشراء والاستحواذ الدفاعي البديلة تسريع التطوير والإنتاج، إلى جانب توظيف قدرات الحلفاء والشركاء كجزء من استراتيجية توسيع القاعدة الصناعية. ويمكن لهذا النهج أن يخفف الضغط على القدرة الداخلية الأميركية، ويزيد مرونة سلاسل الإمداد، ويتيح استجابة أسرع للاحتياجات العملياتية في بيئة أمنية شديدة التوتر. وفي المحصلة، لا تُعد مسألة محركات الصواريخ العاملة بالوقود الصلب قضية فنية فحسب، بل تمس جوهر جاهزية الدفاع الصاروخي والاستدامة الصناعية والقدرة على الردع. ويُظهر تصاعد الطلب على المعترضات أنه من دون إصلاح آليات الشراء والاستثمار والتعاون الصناعي، سيظل الحفاظ على مخزونات كافية وإنتاج مستدام في أزمات المستقبل مهمة صعبة.

https://www.csis.org/analysis/solid-rocket-motors-missile-

CSIS

لأي الدول تعود أفضل مستويات الأداء في مجموعة السبع؟

تُعقد قمة قادة مجموعة السبع في ١٥ إلى ١٧ حزيران/يونيو ٢٠٢٦ في إيفيان-ليه-بان بفرنسا، في ظل اضطرابات جيوسياسية واقتصادية ثقيلة يواجهها النظام الدولي. وهي أول قمة متعددة الأطراف لقادة هذه المجموعة منذ بدء العمل العسكري الأميركي والإسرائيلي ضد إيران وإغلاق مضيق هرمز. ولا تزال حرب أوكرانيا أيضاً في صدارة جدول الأعمال. وإلى جانب ذلك، سيكون التنسيق بشأن الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك القواعد الأوروبية المتعلقة بالآثار البيئية واستهلاك الطاقة في مراكز البيانات، وصادرات «مكدس الذكاء

الاصطناعي» الأميركي، وأمن سلاسل توريد المعادن الحيوية، من الموضوعات الرئيسة للقمة. ومن زاوية معينة، تذكّر هذه القمة بالعودة إلى الوظيفة الأصلية لمجموعة السبع، أي تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية رداً على اضطراب إمدادات النفط؛ فقد عُقد أول اجتماع لوزراء مالية هذه المجموعة عام ١٩٧٣ عقب الصدمة النفطية الأولى. غير أن جدول الأعمال اليوم أصبح أوسع بكثير، إذ يشمل مجالات مثل الذكاء الاصطناعي، والمساعدات التنموية، وإدارة صعود الصين. ويتمثل التحدي الأساسي في أن حصة مجموعة السبع من سكان العالم واقتصاده تراجعت مقارنة بمرحلة تأسيسها؛ ففي عام ١٩٨٠ كانت دول المجموعة تمتلك ٦٠/٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي و١٣/٨ في المئة من سكان العالم، أما اليوم فقد انخفضت هذه الحصة إلى ٤٤/١ في المئة من الاقتصاد العالمي ونحو ٩/٦ إلى ٩/٧ في المئة من سكان العالم. ومن ثم يبرز سؤال حول ما إذا كان هذا النادي المحدود من الديمقراطيات الصناعية المتقدمة لا يزال يمتلك القدرة الكافية لإدارة القضايا العالمية. ويُظهر تحليل بيانات قادة مجموعة السبع بين عامي ٢٠١٨ و٢٠٢٤ أن الأولويات التسع الرئيسة، وفقاً لنمو تواتر المفردات، هي: منطقة المحيطين الهندي والهادئ، والمرونة والأمن الاقتصادي، وأوكرانيا، والأمن الغذائي، وتغير المناخ، والعلوم والتكنولوجيا، والاقتصاد العالمي والتنمية المستدامة، والتجارة، ونزع السلاح وعدم الانتشار. ومن بين هذه المجالات التسعة، جرى تقييم أداء الدول في سبعة مجالات باستخدام ٣٤٧ مؤشراً عاماً، نظراً إلى غياب مؤشرات أداء محددة لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ ونزع السلاح. وفي التصنيف العام بين أعضاء مجموعة السبع، تحتل ألمانيا المرتبة الأولى بمتوسط رتبة يبلغ ٣/٨١، تليها بريطانيا بـ٤/٠٢، ثم الولايات المتحدة بـ٤/١٦، وكندا بـ٤/٥٦، وفرنسا بـ٤/٧٢، واليابان بـ٥/١٧، وإيطاليا بـ٦/٥٥. وتتصدر الولايات المتحدة في ملف أوكرانيا وتحقق أداءً قوياً جداً في العلوم والتكنولوجيا الرقمية، فيما تُعد ألمانيا من الأفضل في المناخ والمرونة الاقتصادية، وتحتل فرنسا واليابان موقعاً متقدماً في الأمن الغذائي، بينما تتقدم بريطانيا وكندا في التعليم وقضايا العمل. وتُظهر البيانات أن دولتين غير عضوين، هما أستراليا وكوريا الجنوبية، تقتربان من أعضاء مجموعة السبع من حيث الفاعلية في مجالات كثيرة. وفي صيغة افتراضية لـ«مجموعة التسع»، تحافظ ألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة على المراتب الثلاث الأولى، لكن أستراليا، بمتوسط ٥/٥٦، تتقدم على كوريا الجنوبية وإيطاليا، فيما تتفوق كوريا الجنوبية، بمتوسط ٦/١٩، على إيطاليا. فالنتيجة التحليلية هي أنه رغم أن توسيع العضوية ليس مطروحاً على جدول أعمال قمة ٢٠٢٦، فإن إضافة أستراليا وكوريا الجنوبية قد تعزز القدرة التنفيذية للمجموعة في مجالاتها ذات الأولوية.

https://www.csis.org/analysis/who-are-g7s-top-performers

AAWSAT

مصر تعتمد على الإنتاج الدفاعي المحلي لكبح التكاليف العسكرية

رفعت مصر، في إطار استراتيجية جديدة، مستوى اعتمادها على الإنتاج المحلي للمعدات الدفاعية، بهدف تخفيف ضغوط الإنفاق العسكري، والحد من الاعتماد على واردات السلاح، وإنشاء سلسلة إمداد أكثر أمناً لقواتها المسلحة. وتشمل هذه السياسة تطوير الإنتاج المحلي للمركبات المدرعة والطائرات المسيّرة ومنظومات الدفاع الجوي، بالتوازي مع تنويع الموردين الخارجيين والسعي إلى شراكات إنتاج مشترك مع دول أخرى. وتزداد أهمية هذا التوجه في ظل بيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام،

التي تشير إلى أن مصر سجلت في عام ٢٠٢٥ أدنى مستوى للإنفاق العسكري بين الدول العربية، إذ لم تتجاوز نفقاتها الدفاعية ٠٫٦١ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وجاء ذلك في وقت ارتفع فيه الإنفاق العسكري العالمي في العام نفسه بنسبة ٢٫٩ في المئة مقارنة بالعام السابق، ليبلغ ٢٫٨٨٧ تريليون دولار. وفي المقابل، سجلت الجزائر أعلى مستوى للإنفاق الدفاعي بين الدول العربية، بعدما خصصت ٨٫٨٣ في المئة من ناتجها المحلي الإجمالي للشؤون العسكرية. ويرى خبراء عسكريون أن الإنتاج المحلي للأسلحة يكتسب أهمية بالنسبة إلى مصر من زاويتين: أولاً، تخفيف الضغط على الاحتياطيات الأجنبية اللازمة لاستيراد المعدات العسكرية؛ وثانياً، ضمان الوصول المستمر إلى السلاح والذخيرة في أوقات الأزمات. فالحروب الحديثة تُعرف بالاستهلاك الكثيف للمعدات والذخائر، وأي انقطاع أو اضطراب في الإمداد العسكري قد يتحول إلى نقطة ضعف استراتيجية، بل إن بعض التقديرات العسكرية تشير إلى أن كلفة يوم واحد من القتال قد تعادل ميزانية عام كامل من المشتريات الدفاعية لدى بعض الجيوش.

وقد اتبعت القوات المسلحة المصرية في السنوات الأخيرة برنامجاً شاملاً للتحديث، يشمل تنويع مصادر التسليح وبناء شراكات مع دول رئيسية منتجة للمعدات الدفاعية. وعلى المستوى الداخلي، تركز الدولة على توطين التقنيات الصناعية المتقدمة، ورفع كفاءة الإنتاج، وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المصرية. وفي هذا السياق، تُطرح الشراكة مع القطاع الخاص أيضاً كوسيلة لخفض كلفة الواردات ودعم الاقتصاد الوطني. وقد عرضت مصر في معرض الدفاع EDEX ٢٠٢٥ بالقاهرة مجموعة من المنظومات الدفاعية المحلية، بينها مركبات مدرعة وطائرات مسيّرة ومنظومات دفاعية. ومن بين أبرز المعدات التي جرى الكشف عنها منظومة «رعد ٣٠٠»، وهي منصة إطلاق صواريخ موجهة متعددة العيارات، قادرة على استهداف أهداف حتى مدى ٣٠٠ كيلومتر. كما كُشف عن الطائرة المسيّرة «جبار ١٥٠»، التي وصفها مسؤولون مصريون بأنها تمتلك قدرات هجومية متقدمة. وقد لاقى الكشف عن هذه الطائرة صدى في إسرائيل أيضاً، حيث نُشرت تقارير تفيد بأن المؤسسات الأمنية الإسرائيلية تتابع التطورات التكنولوجية العسكرية المصرية وتداعياتها الاستراتيجية. ومع ذلك، يشدد الخبراء على أن تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل في مجال التسليح غير ممكن لأي دولة، وأن بعض المعدات المتقدمة ستظل بحاجة إلى الاستيراد من دول تمتلك تكنولوجيا دفاعية أكثر تعقيداً. وفي الوقت نفسه، فإن وجود قاعدة صناعية دفاعية قوية يعزز القدرة العملياتية للجيش المصري، ويمنح القاهرة إمكانية تصميم وإنتاج منظومات تتناسب مع بيئتها العملياتية واحتياجاتها الميدانية ومتطلبات أمنها القومي.

https://english.aawsat.com/arab-world/-٥٢٨٣٥٥٣egypt-banks-

AAWSAT

الشرع: سوريا تسعى إلى وقف حرب لبنان، لا الانضمام إليها

سعى الرئيس السوري إلى نفي التكهنات الجديدة بشأن احتمال دخول دمشق عسكرياً في حرب لبنان، واعتبر التقارير التي تتحدث عن نية سوريا التدخل عسكرياً «مجرد شائعات». وأكد أن موقف سوريا في المرحلة الراهنة يقوم على «السعي إلى وقف الحرب في لبنان، لا المشاركة فيها». وقد جاء هذا الموقف خلال لقاء مع وفد من ريف دمشق، حيث أوضح أن ترسيم الحدود بين سوريا ولبنان ليس أولوية عاجلة لدمشق في الوقت الحالي، لأن هناك ملفات أكثر

حساسية، وفي مقدمتها أوضاع نحو ١/٤ مليون نازح سوري في لبنان، والبحث عن آلية مناسبة لعودتهم. وكانت التصريحات الأخيرة للرئيس الأميركي، بشأن ضرورة توجيه ضربة قاسية إلى حزب الله، وأن إسرائيل قامت بما يلزم في جنوب لبنان، غير أن الكثير لا يزال مطلوباً لإزالة حزب الله، قد أثارت موجة من التأويلات. كما ألمح، بصورة غير مباشرة، إلى احتمال طلب دور من سوريا. وفي الوقت نفسه، نُشرت تقارير عن احتمال زيارة الرئيس السوري إلى واشنطن، إلا أن الرئاسة السورية نفت هذه التقارير. وقد قيّمت مصادر مطلعة في دمشق التصريحات الأميركية على أنها نوع من «إعادة ترتيب الأوراق» وجزء من «تصريحات تفاوضية ورسائل موجهة إلى إيران». ووفقاً لهذه المصادر، لم تتلقَّ دمشق حتى الآن أي طلب رسمي من واشنطن بشأن أي تدخل عسكري سوري في لبنان. ومع ذلك، كان المبعوث الأميركي لشؤون سوريا والعراق، وسفير واشنطن في أنقرة، قد طلب في وقت سابق من دمشق اتخاذ موقف واضح وصريح وجاد ضد حزب الله. وترى دمشق أنها أظهرت هذا الموقف عملياً، ولا سيما من خلال ضبط الحدود، وقطع مسارات التهريب، والتنسيق رفيع المستوى مع الحكومة اللبنانية. وشددت المصادر السورية على أن الدخول في «مستنقع الحرب» وإرسال قوات عسكرية بصورة أحادية أمر مستبعد تماماً، وأن الحديث عن دخول قوات سورية إلى لبنان دعماً للجيش اللبناني «سابق لأوانه كثيراً جداً». وفي هذا السياق، التقى قائد قوات حرس الحدود في الجيش السوري وفداً من الجيش اللبناني، وتركزت المحادثات على تعزيز التعاون والتنسيق في ضبط الحدود ومكافحة التهريب، في خطوة تهدف إلى ترسيخ الأمن الحدودي بين البلدين. كما أكدت وزارة الداخلية السورية أن «لبنان دولة مستقلة وليس حديقة خلفية لسوريا كما كان ينظر إليه النظام السابق». وبناءً على ذلك، فإن أي مساعدة سورية للبنان يجب أن تتم على أساس التنسيق مع الحكومة اللبنانية. وأعلن الرئيس السوري، خلال لقائه رئيس وزراء لبنان الأسبق، استعداد دمشق لتقديم الدعم والمساعدة ضمن الإمكانات والظروف المتاحة، معتبراً أن استقرار لبنان وأمنه مصلحة مباشرة لسوريا. كما بحث الجانبان العلاقات الثنائية، وآفاق تطويرها، والملفات الاقتصادية والاستثمارية المشتركة في ضوء التطورات الإقليمية.

https://english.aawsat.com/arab-world/-٣٠-٥٢٨٣٨٥٦million-sudanese-

REUTERS

تراجع شعبية ترامب في المناطق الريفية؛ اقتصاد المعيشة يتحول إلى قضية انتخابية للجمهوريين

أدّى ارتفاع تكاليف المعيشة، وصعود أسعار الوقود والمواد الغذائية، والتداعيات الاقتصادية للحرب مع إيران، إلى تراجع ملحوظ في دعم دونالد ترامب بين ناخبي المناطق الريفية في الولايات المتحدة؛ وهي الفئة التي شكّلت إحدى أهم قواعده الاجتماعية في الانتخابات الرئاسية الثلاثة الأخيرة. وتُظهر نتائج استطلاع وطني أُجري بين ٣ و٨ حزيران/يونيو، بمشاركة ٤٥٣١ بالغاً أميركياً، أن نسبة تأييد أداء ترامب في المناطق الريفية انخفضت في حزيران/يونيو إلى ٥٠ في المئة، بعدما كانت ٦٠ في المئة في شباط/فبراير ٢٠٢٥، بعد وقت قصير من بدء ولايته الرئاسية.

وفي المقابل، ارتفعت نسبة عدم الرضا بين سكان الريف عن أدائه من ٣٤ في المئة في شباط/فبراير ٢٠٢٥ إلى ٤٨ في المئة. وقد حُدّد هامش الخطأ في هذا الاستطلاع بثلاث نقاط مئوية للمناطق الريفية ونقطتين مئويتين على مستوى عموم الولايات المتحدة. وتكتسب هذه الخسارة في الدعم أهميتها من أن ترامب فاز بأصوات الناخبين الريفيين في انتخابات ٢٠٢٤ بفارق ٤٠ نقطة مئوية، وهو رقم يفوق الفارق البالغ ٣١ نقطة في انتخابات ٢٠٢٠ و٢٥ نقطة في انتخابات ٢٠١٦. ومن ثم، فإن تآكل الدعم داخل هذه القاعدة قد يترك أثراً سياسياً جدياً على الحزب الجمهوري في انتخابات التجديد النصفي المقررة في تشرين الثاني/نوفمبر، حيث يسعى إلى الحفاظ على أغلبيته الهشة في الكونغرس ويتمثل العامل الرئيس وراء هذا التراجع في الاستياء من إدارة تكاليف المعيشة والاقتصاد. فقد أيد ٣١ في المئة فقط من المستجيبين الريفيين أداء ترامب في هذه الملفات، مقابل ٦١ في المئة أعربوا عن عدم رضاهم، بعدما كانت النسبة في شباط/فبراير ٢٠٢٥ أكثر توازناً، مع تأييد نحو ٤٥ في المئة ومعارضة ٤٣ في المئة. وعلى المستوى الوطني، تراجعت نسبة التأييد العام لترامب إلى ٣٥ في المئة، وهي قريبة من أدنى مستوياتها خلال مسيرته السياسية. ويبدو ضغط أسعار البنزين أشد وطأة في المناطق الريفية، لأن سكانها يقودون مسافات أطول في المتوسط؛ إذ تُظهر البيانات الفدرالية لعام ٢٠٢٢ أن سكان الريف يتنقلون يومياً بالسيارة لمسافة تقارب ٣٠ ميلاً، مقارنة بـ١٧ ميلاً لسكان المدن. ومن أمثلة هذا الضغط مواطن يبلغ ٤٢ عاماً في مونتانا يضطر إلى القيادة لمسافة ٣٠ ميلاً، أي نحو ٥٠ كيلومتراً، لزيارة الطبيب، في وقت يعرب فيه أيضاً عن استيائه من ارتفاع أسعار الغذاء وغياب تبرير واضح للحرب الأميركية والإسرائيلية ضد إيران. كما يواجه المزارعون ضغوطاً متعددة، تشمل ارتفاع أسعار الوقود والأسمدة، الذي فاقمته الحرب مع إيران، وانخفاض أسعار المحاصيل، وتقييد الصادرات نتيجة الحرب التجارية التي يقودها ترامب. وفي ولايات عدة، بلغ سعر الديزل مستويات قياسية تهدد هوامش أرباح المزارعين، بل دفعت هذه الأوضاع بعض الصيادين إلى إبقاء قواربهم في المرافئ لتجنب دفع عشرات آلاف الدولارات من تكاليف الوقود الإضافية. وبالمجمل، لا ينبع استياء الريفيين من خلاف سياسي فحسب، بل من الأثر المباشر للسياسة الخارجية والحرب والطاقة والتجارة والتضخم في حياتهم اليومية.

https://www.reuters.com/world/us/trumps-support-

REUTERS

إطار الاتفاق بين إيران والولايات المتحدة؛ بين استعجال واشنطن وحسابات طهران

اقتربت الولايات المتحدة وإيران من التوصل إلى إطار لإنهاء أشهر من المواجهة، غير أن توقيت توقيعه لا يزال موضع شك. فقد تحدّث مسؤولون أميركيون وباكستانيون عن احتمال توقيع الاتفاق يوم الأحد، فيما أعلن دونالد ترامب أن الاتفاق يُفترض أن يُوقَّع في يوم عيد ميلاده الثمانين، كما أفاد رئيس الوزراء الباكستاني باستعداد إسلام آباد للتوقيع إلكترونياً ثم الدخول في مفاوضات فنية خلال الأسبوع المقبل. ومع ذلك، شدد مسؤولون إيرانيون على أن القرار النهائي لم يُتخذ بعد، وأن المراجعات

السياسية والقانونية والفنية لا تزال مستمرة على مستويي الخبراء وصنّاع القرار. وكان المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية قد قال سابقاً إن الاتفاق لن يكون «غداً»، لكنه قد يتحقق «في الأيام المقبلة». وبالتزامن، توجه مفاوضون قطريون إلى طهران من أجل وضع اللمسات النهائية على الاتفاق. ويتمحور الإطار المقترح أساساً حول إعادة فتح مضيق هرمز فوراً؛ وهو ممر حيوي كانت تمر عبره قبل الحرب نحو ٢٠ في المئة من شحنات النفط العالمية، لكنه يخضع حالياً فعلياً للإغلاق الإيراني. وبحسب بنود المسودة، توافق إيران على فتح المضيق، وفي المقابل ترفع الولايات المتحدة حصارها البحري. وقال مسؤول أميركي: «على إيران أن تفتح مضيق هرمز؛ هذا شرط إلزامي. وقد يُفتح من دون تحصيل رسوم. وعندما تفعل ذلك، سنرفع حصارنا». وبعد ذلك، تُطرح مسألة إزالة الألغام من الممر المائي، مع احتمال أن تضطلع دول مجموعة السبع بدور في هذه العملية. وفي الجانب الاقتصادي، تتعهد الولايات المتحدة بالإفراج عن ٢٥ مليار دولار من الأصول الإيرانية المجمدة، وبمنح إعفاءات لصادرات النفط الإيرانية. وفي المقابل، تلتزم طهران بعدم إنتاج أو امتلاك سلاح نووي، والحفاظ على الوضع القائم لبرنامجها النووي إلى حين التوصل إلى اتفاق نهائي، بما في ذلك الامتناع عن أي تخصيب جديد أو تطوير للمنشآت النووية. وقد أُرجئ الملف النووي إلى مرحلة لاحقة، على أن تُجرى مفاوضات بشأنه خلال فترة تمتد ٦٠ يوماً. ويتمثل الهدف الأميركي النهائي في تفكيك البرنامج النووي الإيراني وتدمير مخزونات اليورانيوم عالي التخصيب ونقلها. ومن بين القضايا الحساسة مخزون يبلغ ٤٤٠/٩ كيلوغراماً من اليورانيوم المخصب بنسبة ٦٠ في المئة، وهو، وفق معايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، قد يكون كافياً لنحو عشرة أسلحة نووية إذا جرى تخصيبه بدرجة أعلى، رغم أن الكمية المتبقية منه غير معروفة. وتؤكد إيران دائماً أن برنامجها النووي مخصص لأغراض سلمية، بينما قال مسؤول إيراني إن المسودة تسمح لطهران بتخفيف اليورانيوم المخصب داخل البلاد. ورغم مسار المفاوضات، لا تزال المواجهات مستمرة؛ فقد أسقطت القوات الأميركية يوم السبت عدداً من المسيّرات الإيرانية المتجهة نحو مضيق هرمز، كما أعلنت إسرائيل، التي تقول إنها ليست طرفاً في الاتفاق الأميركي-الإيراني، مهاجمة أهداف لحزب الله في الضاحية الجنوبية لبيروت بعد إطلاق ثلاث قذائف نحو شمال إسرائيل. وهذا يكشف هشاشة المفاوضات، إذ تعدّ طهران وقفاً كاملاً لإطلاق النار في لبنان أحد مطالبها المهمة، في حين تؤكد إسرائيل حرية عملها العسكري هناك. وفي الداخل الإيراني، ظهرت اعتراضات علنية؛ ففي تجمعات مؤيدة للحكومة، هتفت تيارات متشددة ضد إطار الاتفاق، ورفعت في مشهد شعارات مثل «الموت للمساوم» و«أيها المساوم، استقل»، في مؤشر إلى الضغوط الداخلية على المفاوضين وصعوبة تثبيت أي اتفاق محتمل.

https://www.reuters.com/world/asia-pacific/us-iran-inch-closer-deal-

BLOOMBERG

الاحتياطي الفدرالي وبنك إنجلترا يلتزمان الحذر بعد مئة يوم من حرب إيران

Bloomberg

بعد مرور مئة يوم على حرب إيران، لا يزال السؤال الرئيس أمام البنوك المركزية الكبرى في العالم هو ما إذا كانت هذه الأزمة تشكل تهديداً أكثر إلحاحاً للتضخم أم للنمو الاقتصادي. وفي الأسبوع المقبل، يُتوقع إلى حد كبير أن يعمد المسؤولون النقديون في سبع مناطق نقدية رئيسية وكثيفة التداول إلى إبقاء أسعار الفائدة وإعدادات السياسة النقدية من دون تغيير مرة أخرى، في إشارة إلى حذر واسع إزاء الضبابية الجيوسياسية والاقتصادية. فقد فرضت حرب إيران في الوقت نفسه ضغطين متعارضين على صانعي السياسات؛ فمن جهة، أدت اضطرابات سلاسل

الإمداد، والفوضى في مسارات الطاقة، والتوتر في مضيق هرمز إلى ارتفاع الأسعار وزيادة خطر ترسخ التضخم. ومن جهة أخرى، يمكن لهذه الصدمات نفسها أن تضعف النمو الاقتصادي، وترفع تكاليف الإنتاج والنقل، وتزيد الضغوط على استهلاك الأسر. وبذلك، تجد البنوك المركزية نفسها أمام وضع قد يؤدي فيه رفع أسعار الفائدة لكبح التضخم إلى تعميق الركود أو تباطؤ النمو، بينما قد يؤدي خفض الفائدة أو تيسير السياسة النقدية إلى جعل الضغوط السعرية أكثر استمراراً.وتظهر مؤشرات هذا الضغط في عدد من البيانات؛ فقد تجاوز سعر الديزل في الولايات المتحدة خمسة دولارات للغالون، ما يعكس الأثر المباشر للحرب في إمدادات الطاقة وتكاليفها. كما تشير التقارير الاقتصادية إلى أن الحرب رفعت الأسعار وأضعفت النمو في آن واحد. وفي بريطانيا، تفيد استطلاعات الرأي بأن المواطنين يتوقعون أن يبلغ التضخم مستوى يعادل ضعف هدف بنك إنجلترا، وهو ما قد يرسخ توقعات التضخم ويجعل مهمة صانع السياسة أكثر صعوبة. وفي الولايات المتحدة أيضاً، وصل التضخم إلى أعلى مستوى له منذ ثلاث سنوات، ما أدى إلى تآكل القوة الشرائية للأجور. وبالتوازي مع هذه التطورات، تتواصل الجهود الدبلوماسية للتوصل إلى اتفاق مع إيران؛ فطرح احتمال إبرام اتفاق يوم الأحد، وإعلان طهران استمرار مراجعة نص الاتفاق، يعنيان أن الأسواق والبنوك المركزية لا تزال مضطرة إلى الموازنة بين سيناريو تصعيد الأزمة واحتمال خفض التوتر. ولهذا السبب، فإن النهج الغالب بين البنوك المركزية الكبرى ليس تغيير السياسة بسرعة، بل الحفاظ على الوضع القائم وانتظار اتضاح مسار التضخم والنمو والتطورات الجيوسياسية.

https://www.bloomberg.com/news/articles/١٣-٠٦-٢٠٢٦/fed-boe-to-hold-

RUSI

انتخابات أرمينيا: انتصار باشينيان، لكن لعبة الكرملين الطويلة مستمرة

شكّلت الانتخابات البرلمانية الأرمنية التي جرت في ٧ حزيران/يونيو ٢٠٢٦ اختباراً مهماً لقياس نفوذ روسيا في جنوب القوقاز. ورغم أن حزب «العقد المدني» بقيادة نيكول باشينيان حافظ على أغلبيته البرلمانية، فإن خسارته الأغلبية الدستورية تفرض قيوداً جدية على ولايته الثالثة. في المقابل، حلّ حزب «أرمينيا القوية» بقيادة سامفيل كارابيتيان، الملياردير القريب من روسيا والذي تأسس عام ٢٠٢٥، في المرتبة الثانية بعد حصوله على ٢٣٫٢ في المئة من الأصوات، أي

ضعف ما كانت تتوقعه استطلاعات الرأي. أما حزب باشينيان فقد تصدر النتائج بـ٤٩٫٨٥ في المئة من الأصوات، لكنه خسر ٧ مقاعد، وبات الآن أقل بستة مقاعد من الأغلبية اللازمة لتعديل الدستور. وتعود خلفية هذا التدخل إلى التحول التدريجي في توجه يريفان؛ فبعد حرب قره باغ الثانية عام ٢٠٢٠ وانسحاب قوات حفظ السلام الروسية عام ٢٠٢٣، رأى جزء مهم من المجتمع الأرمني في سلوك موسكو نوعاً من الخيانة. ومنذ عام ٢٠٢٢، جمّدت حكومة باشينيان مشاركتها في منظمة معاهدة الأمن الجماعي بقيادة روسيا، وأبدت ميلاً إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ووسعت التعاون الأمني والإصلاحي مع الغرب. وردت موسكو باستخدام أدوات اقتصادية وطاقوية، منها تقييد واردات المنتجات الزراعية الأرمنية ذات القيمة العالية والتهديد بإلغاء ترتيبات الغاز المعفاة من الرسوم.كما تحوّل الاتحاد الاقتصادي الأوراسي إلى أداة ضغط؛ ففي ٩ أيار/مايو ٢٠٢٦ حذر فلاديمير بوتين من أن السعي إلى الاندماج الأوروبي قد يضع أرمينيا أمام «سيناريو أوكراني»، ودعا إلى استفتاء للاختيار بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الاقتصادي الأوراسي، وهي رسالة تكررت في اجتماع أستانة الأخير على لسان قادة روسيا وبيلاروس وكازاخستان وقرغيزستان. ولا تقوم استراتيجية الكرملين على قوة وكيلة واحدة، بل على بناء مجموعة أدوات سياسية ومالية وإعلامية تمنحه حق الفيتو في القرارات الاستراتيجية الأرمنية، ويأتي دعم شخصيات مثل كارابيتيان وروبرت كوتشاريان ضمن هذا السياق. ولم يكن الهدف الفوري بالضرورة إسقاط باشينيان، بل إعادة بناء كتلة سياسية موالية لروسيا داخل بنية السلطة. وركزت العمليات المعلوماتية الروسية على تقويض شرعية باشينيان؛ إذ أنتجت الروايات المتعلقة بـ«التدخل الغربي» في الشهرين السابقين للانتخابات قرابة ١٠٠٠ منشور ومقال، حصدت ٤,٦٦٨,٨٩٩ مشاهدة و٢٨,٨٩٧ تفاعلاً. وقد صوّرت هذه المواد باشينيان بوصفه معتمداً على الدعم الغربي، وقدمت التدخل الغربي في الوقت نفسه كتهديد لسيادة أرمينيا. وأعادت شبكات منسجمة مع الكرملين على تلغرام وتيك توك ويوتيوب نشر هذه الرسائل، في نمط مشابه للعمليات الروسية في مولدوفا ورومانيا، مع فارق مهم هو أن الحملة بدأت مبكراً في نيسان/أبريل ٢٠٢٥، أي قبل سبعة أشهر من نماذج مماثلة في مولدوفا. والخلاصة أن فوز باشينيان لا يمكن اعتباره هزيمة كاملة لروسيا؛ إذ يواجه عقبات جدية في تطبيع العلاقات مع أذربيجان، وحذف الادعاءات الدستورية بشأن قره باغ، والاندماج الأوروبي، ومشاريع الربط الاقتصادي مثل «مسار ترامب من أجل السلام والازدهار الدوليين». وتُظهر أرمينيا أن التدخل الخارجي لا يحدث يوم الانتخابات فقط، بل يبدأ قبل أشهر وربما سنوات، وقد تبقى آثاره في النظام السياسي حتى بعد فشل انتخابي مباشر

https://www.rusi.org/explore-our-research/publications/commentary/

الخلاصة والتحليل الخبير

تقدّم مجموعة الروايات المنشورة في وسائل الإعلام ومراكز التفكير الدولية والإقليمية صورةً متماسكة نسبياً لمرحلة جديدة في السياسة العالمية والشرق الأوسط؛ مرحلة تتداخل فيها الحرب والاقتصاد وسلاسل الإمداد والرأي العام وشرعية الدول والتنافسات الجيوسياسية بصورة عميقة. وفي هذا الإطار، لم تعد تحولات الشرق الأوسط تُفهم فقط على مستوى الأزمات الأمنية أو النزاعات العسكرية، بل تُحلَّل بوصفها جزءاً من إعادة ترتيب أوسع للنظام العالمي، والاقتصاد السياسي للطاقة، وتنافس القوى الكبرى، وتآكل أنماط التحالف التقليدية. ويتمثل المحور الأول البارز في عودة الشرق الأوسط إلى قلب الحسابات الاقتصادية العالمية؛ فإغلاق مضيق هرمز أو اضطرابه، وارتفاع أسعار الوقود، والضغط على سلاسل الإمداد، وقلق البنوك المركزية من تزامن التضخم والركود، كلها مؤشرات على أن أمن الطاقة لا يزال من أكثر نقاط النظام الاقتصادي الدولي هشاشة. وفي الرواية الاقتصادية الغربية، لا تُقدَّم حرب إيران بوصفها أزمة إقليمية فحسب، بل كعامل يفاقم التضخم، ويرفع تكاليف النقل، ويضغط على المزارعين والصيادين والأسر محدودة الدخل، بل ويؤثر في شعبية القادة داخل الدول الغربية. فتراجع دعم ترامب في المناطق الريفية الأميركية، المرتبط بارتفاع أسعار الوقود والغذاء والأسمدة، يوضح كيف يمكن للسياسة الخارجية المكلفة أن تتحول سريعاً إلى قضية انتخابية واجتماعية داخل الولايات المتحدة. أما المحور الثاني فيتمثل في محاولة واشنطن إدارة الحرب والصفقة في آن واحد؛ فالرواية المتعلقة بإطار اتفاق محتمل بين الولايات المتحدة وإيران تكشف أن واشنطن تسعى، عبر التركيز على إعادة فتح مضيق هرمز، والرفع التدريجي للحصار، والإفراج عن جزء من الأصول الإيرانية، ونقل المفاوضات النووية إلى مرحلة لاحقة، إلى الانتقال من أزمة عسكرية واسعة نحو آلية احتواء مضبوطة. غير أن هشاشة هذا المسار واضحة؛ فإسرائيل لا تعدّ نفسها طرفاً في الاتفاق، وتتمسك بحرية عملها في لبنان، بينما ترى طهران وقف إطلاق النار في الجبهات المرتبطة بها، ومنها لبنان، جزءاً من مطالبها الأمنية. ولذلك، فإن أي اتفاق محتمل قد لا يكون نهاية للأزمة بقدر ما يكون بداية مرحلة من إدارة متوترة لها. ويتمثل المحور الثالث في إعادة تعريف أدوار الدول العربية ضمن المعمار الإقليمي؛ فالعراق وسوريا يسعيان إلى فتح مسارات جديدة مع واشنطن. تحاول بغداد إعادة بناء علاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة من زاوية الاقتصاد والاستثمار والطاقة وضبط الميليشيات، فيما تسعى دمشق إلى توظيف وضع ما بعد الحرب وحاجتها إلى إعادة الإعمار من أجل تخفيف العقوبات، وجذب الاستثمارات، وتثبيت موقعها. وفي الوقت نفسه، تؤكد سوريا أنها لن تدخل حرب لبنان، وأن أولويتها هي وقف الحرب وضبط الحدود ومكافحة التهريب وإدارة ملف النازحين. وهذا الموقف يدل على أن دمشق تسعى إلى استعادة شرعيتها الإقليمية والدولية، لكنها لا تريد أن تتحول إلى أداة مباشرة في مواجهة الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران وحزب الله. أما المحور الرابع فهو صعود دور الإمارات بوصفها مختبراً لنمط من النظام الإقليمي ما بعد الأيديولوجي. فالروايات المتعلقة بدبي وأبوظبي تُظهر أن الإمارات تعرّف نفسها لا كشريك اقتصادي لإسرائيل فحسب، بل كفضاء للتواصل الإنساني بين الإسرائيليين والإيرانيين والسوريين والفلسطينيين واللبنانيين والعراقيين والسعوديين وشعوب أخرى في المنطقة. وفي هذه الرواية، تُقدَّم الإمارات باعتبارها «نيويورك الحقيقية للشرق الأوسط»، لا بسبب ناطحات السحاب، بل بسبب إتاحة الحوار بين مجتمعات تقف رسمياً في مواقع العداء أو انعدام الثقة. وتكمن أهمية هذه الصورة في أن الإمارات تحاول المضي في مسارين يبدوان متعارضين: مساعدة الفلسطينيين وإعادة إعمار غزة من جهة، وتعميق العلاقات مع إسرائيل من جهة أخرى. ولم يلتقِ هذان المساران بالكامل بعد، غير أنهما، في المنطق الاستراتيجي لأبوظبي، قد يصبحان مستقبلاً جزءاً من نموذج جديد لبناء الاستقرار الإقليمي. ويتمثل المحور الخامس في اتساع الشرخ داخل الرواية الغربية تجاه إسرائيل. فالتحليلات المرتبطة بألمانيا، وترحيل يهود الشتات من إسرائيل، وضغط الرأي العام الأوروبي، تُظهر أن العلاقة الغربية التقليدية مع إسرائيل دخلت مرحلة أكثر توتراً. فألمانيا، التي ترى نفسها، بسبب إرث الهولوكوست، صاحبة «مسؤولية خاصة» تجاه أمن إسرائيل، تواجه الآن سؤالاً جوهرياً: إلى أي مدى ينبغي فصل دعم إسرائيل عن دعم الحكومة الإسرائيلية القائمة وسياساتها الحربية؟ إن إخفاق ألمانيا في الحصول على مقعد في مجلس الأمن، وتنامي التأييد الشعبي لحظر بيع السلاح لإسرائيل، واستخدام قطاع واسع من الرأي العام الألماني توصيف «الإبادة الجماعية» لحرب غزة، وفرض عقوبات على المستوطنين العنيفين، كلها مؤشرات على أن الاستثناء الإسرائيلي داخل النظام الليبرالي الغربي بات موضع تحدّ. وداخل المجتمع اليهودي نفسه، أصبح هذا الشرخ أكثر وضوحاً؛ فترحيل ناشطين يهود من الشتات بسبب حضورهم الداعم للفلسطينيين في الضفة الغربية يشير إلى تضييق مفهوم «التضامن اليهودي» ضمن حدود السياسة الرسمية للدولة الإسرائيلية. والرسالة الضمنية هنا أن امتياز كون المرء يهودياً في إسرائيل يبقى صالحاً فقط عندما ينسجم مع الرواية الأمنية والسياسية الحاكمة. وقد يؤثر ذلك، على المدى الطويل، في هجرة اليهود، والتبرعات الخيرية، والشرعية الأخلاقية لإسرائيل لدى

الأجيال الشابة من يهود الغرب، وحتى في الروابط الاستراتيجية بين تل أبيب والجاليات اليهودية الأميركية. ويتمثل المحور السادس في الاضطراب الاجتماعي داخل غزة وتآكل حكم حماس. فالدعوات إلى احتجاجات «ثورة ٢٦ يونيو» ضد استمرار حكم حماس، وإن بقيت نتائجها الميدانية غير واضحة، تحمل رسالة سياسية مهمة: جزء من المجتمع الفلسطيني يسعى، بالتزامن مع رفض الحرب الإسرائيلية، إلى الحفاظ على حق الاحتجاج ضد الوضع الداخلي والفقر والنزوح وغياب التمثيل وانهيار الحياة اليومية. ورد حماس الغاضب، ومحاولة وسائل الإعلام القريبة منها ربط الاحتجاجات بأجندات خارجية، يكشفان أن الفجوة بين أولوية المقاومة المسلحة ومطلب الحياة الطبيعية تتسع. ولهذه الفجوة أهمية حيوية لمستقبل حكم غزة، وخطط إعادة الإعمار، ودور الفاعلين الإقليميين مثل الإمارات ومصر. أما المحور السابع فهو عودة اقتصاد الدفاع والصناعة العسكرية إلى مركز السياسة العامة. فالتقارير عن مصر والإنتاج الدفاعي المحلي، وعن محركات الوقود الصلب في الولايات المتحدة، تُظهر أن الحروب الاستنزافية والاستهلاك الكثيف للذخائر يدفعان الدول إلى إعادة النظر في قاعدتها الصناعية الدفاعية. فمصر، رغم تسجيلها أحد أدنى معدلات الإنفاق العسكري قياساً بالناتج المحلي الإجمالي في العالم العربي، تسعى عبر توطين إنتاج الطائرات المسيّرة والمركبات المدرعة ومنظومات الدفاع والتعاون مع القطاع الخاص إلى تخفيف ضغط واردات السلاح على العملة الصعبة وبناء سلسلة إمداد أكثر أمناً. وعلى المستوى الأميركي، يعكس القلق من تراجع المخزونات الصاروخية وضعف القدرة على إنتاج المعترضات أن حتى القوى الكبرى تواجه قيوداً صناعية في الحروب الحديثة. ويتمثل المحور الثامن في تجاوز الأزمات حدود الشرق الأوسط وارتباطها بإعادة ترتيب النظام العالمي. فقمة مجموعة السبع، والنقاش حول توسيعها افتراضياً إلى «مجموعة التسع» بضم أستراليا وكوريا الجنوبية، والمواجهة التجارية بين أوروبا والصين، وأولوية قضايا مثل الذكاء الاصطناعي والمعادن الحيوية ومقاومة المضادات الحيوية وأمن الصحة، كلها تدل على أن النظام الدولي ينتقل من مرحلة العولمة المتفائلة إلى مرحلة «أمننة» جميع المجالات. فلم تعد التجارة والتكنولوجيا والصحة والطاقة والتعليم مجالات محايدة، بل تحولت إلى أدوات للقوة والتنافس والقدرة الوطنية على الصمود. والخلاصة أن الرواية النخبوية الدولية عن تحولات اليوم لا ترى الشرق الأوسط هامشاً للنظام العالمي، بل أحد ميادين اختباره الأساسية. ففي هذه الرواية، تشكل إيران وإسرائيل وغزة ولبنان والعراق وسوريا والخليج أجزاء من أحجية أكبر تتداخل فيها صدقية الولايات المتحدة، وتماسك أوروبا، ومستقبل النظام الليبرالي، وأمن الطاقة، والسياسة الصناعية، وأزمة شرعية الدول داخلياً، وشكل جديد من تنافس القوى الكبرى. وعلى المتلقي الشرق أوسطي أن يدرك أن مستقبل المنطقة لن يتحدد في ساحات القتال وحدها، بل أيضاً في أسواق الطاقة، والرأي العام الغربي، ومراكز التفكير، وشبكات التواصل الاجتماعي، وسلاسل الإمداد، وسباق التكنولوجيا.

حولنا:

مركز دراسات الشهيد الخامس هو مؤسسة بحثية مستقلة تركز على تحليل قضايا العراق والمنطقة في مجالات السياسة الداخلية والخارجية، والاقتصاد، والثقافة. يعتمد المركز على فريق من الخبراء والباحثين المتمرسين لدراسة الأوضاع الداخلية والخارجية في العراق، بهدف توفير منصة لتحليل عميق وشامل لدور العراق في المعادلات الإقليمية والدولية. يسعى المركز، من خلال الأبحاث الأكاديمية، والمقالات التحليلية، والجلسات التخصصية، إلى تعزيز فهم أفضل للاتجاهات المختلفة داخل العراق، ويهدف إلى تقديم رؤى استراتيجية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في البلاد.